No. 36845

Spain
and
Morocco

Convention on judicial assistance in criminal matters between the Kingdom of Spain and the Kingdom of Morocco. Madrid, 30 May 1997

Entry into force: *provisionally on 30 May 1997 by signature and definitively on 1 August 2000, in accordance with article 21*

Authentic texts: *Arabic, French and Spanish*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Spain, 10 August 2000*

Espagne
et
Maroc

Convention entre le Royaume d'Espagne et le Royaume du Maroc sur l'entraide judiciaire en matière pénale. Madrid, 30 mai 1997

Entrée en vigueur : *provisoirement le 30 mai 1997 par signature et définitivement le 1er août 2000, conformément à l'article 21*

Textes authentiques : *arabe, français et espagnol*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Espagne, 10 août 2000*

يعمل بهذه الإتفاقية لمدة غير محدودة ، مالم يوجه أحد الطرفين طلب كتابي بإلغائها عن الطريق الدبلوماسي للطرف الآخر ، ويبدأ سريان مفعول هذا الإلغاء بعد سنة من توجيهه .

وانبسانا لذلك وقع المندوبان المفوضان من الطرفين على هذه الإتفاقية ، ووضعا عليها خاتميهما .

وحرر في بتاريخ في نظيرين أصليين

باللغات العربية والإسبانية والفرنسية، و للنصوص الثلاثة نفس الحجية .

عن المملكة الاسبانية

Requisite Decial de pute

عن المملكة المغربية

عبدالرحمان اباك

المادة العشرون
تبادل المعلومات
حول التشريعات الوطنية

1) يتعهد الطرفان المتعاقدان بأن يتبادلا المعلومات حول التشريعات الصادرة سواء في الميدان الجنائي وكذا المسطرة الجنائية أو التنظيم القضائي.

وفي هذا النطاق، تكون الجهة المكلفةبتلقي طلبات تبادل المعلومات المقدمة من طرف السلطات القضائية وتوجيهها إلى الجهة المختصةللطرف الاخر:

تعين المملكة الإسبانية وزارة العدل
تعين المملكة المغربية وزارة العدل

2) يمكن رفض طلب تبادل المعلومات إذا كان من شأنه المس بمصالح الدولة المطلوبة أو إذا إرتأت أن في الإستجابة للطلب المس بسيادتها أو أمنها.

3) يحرر طلب تبادل المعلومات والوثائق المرفقة به باللغة الرسمية للدولة المطلوبة، ويمكن أن تصحب به نسخة مترجمة بنفس اللغة أو باللغة الفرنسية.

وتتبع نفس المسطرة بالنسبة للإجابة على الطلبات المذكورة.

المادة الواحدة و العشرون-
المقتضيات الختامية

يصادق على هذه الإتفاقية طبقا للقواعد الدستورية الجاري بها العمل في كلا البلدين المتعاقدين.

وتدخل هذه الإتفاقية حيز التنفيذ، بصفة نهائية، إبتداءا من اليوم الأول من الشهر الثاني الموالي لتاريخ تبادل وثائق المصادقة، وتدخل حيز التنفيذ مؤقتا إبتداءا من تاريخ توقيعها.

المادة السادسة عشرة
اللغات

1) يحرر طلب التعاون القضائي والوثائق المرفقة به بلغة الدولة الطالبة وتصحب به نسخة مترجمة بلغة الدولة المطلوب إليها التعاون القضائي أو باللغة الفرنسية.

2) طلب التعاون القضائي والوثائق المرفقة به المترجم إلى لغة الدولة المطلوبة يجب أن يكون مصادقا عليه من شخص معترف به حسب قوانين الدولة الطالبة.

المادة السابعة عشرة
الإعفاء من التصديق

تطبيقا لمقتضيات هذه الإتفاقية، فإن جميع الوثائق التي تمت ترجمتها بعد تحريرها أو التصديق عليها من طرف المحاكم أو أية سلطة مختصة أخرى لإحدى الطرفين ، تعفى من التصديق عليها إذا كانت مختومة بطابع رسمي.

المادة الثامنة عشرة
حل النزاعات

كل نزاع طارىء يكون ناتجا عن تأويل أو تطبيق هذه الإتفاقية ، يحل عبر الطريق الدبلوماسي.

وبناءًا على طلب أحد الطرفين المتعاقدين تشكل لجنة استشارية مختلطة مكونة من ممثلين عن وزارة الشؤون الخارجية ووزارة العدل ، و يمكن أن تجتمع بصفة دورية لحل كل المشاكل الناتجة عن تطبيق مقتضيات هذه الإتفاقية.

المادة التاسعة عشرة
مجانية التعاون القضائي

باستثناء المقتضيات المنصوص عليها في المادة 8، يمكن للطرفين المتعاقدين التنازل عن المصاريف الناتجة عن التعاون القضائي.

المادة الثالثة عشرة
المسطرة

باستثناء استعمال الطريق الدبلوماسي ، وفي إطار إحترام مقتضيات المادة 2 توجه طلبات التعاون القضائي والوثائق المتعلقة بتنفيذها ، من طرف السلطات المركزية للطرفين.

السلطة المركزية للدولة الإسبانية ، هي وزارة العدل (.....)

بالنسبة للمملكة المغربية وزارة العدل (مديرية الشؤون الجنائية والعفو).

يتبادل الطرفان عبر القنوات الدبلوماسية شفاهيا كل التغييرات التي تطرأ على تعيين السلطات المركزية للبلدين المتعاقدين ، ويصبح هذا التغيير ساري المفعول إذا لم يعترض عليه الطرف الآخر.

المادة الرابعة عشرة
التبليغ في حالة المتابعة

1) توجه التبليغات المتعلقة بالمتابعات طبقا للمقتضيات المنصوص عليها في المادة 13 من هذه الإتفاقية.

2) يجب على الدولة المطلوبة إشعار الدولة الطالبة بنتيجة التبليغ

المادة الخامسة عشرة
تبادل المعلومات حول الأحكام والقرارات القضائية

يتبادل الطرفان المتعاقدان المعلومات عن الأحكام الجنائية والإجراءات الأمنية المسجلة بالسجل العدلي لرعايا أي من الطرفين ، ويتم هذا التبادل بين السلطات المركزية للبلدين على الأقل مرة في السنة ، وتوجه نسخة من القرارات المتخذة بصفة استعجالية بناءا على طلب أحد الطرفين.

المادة الحادية عشرة
تبادل سجلات السوابق العدلية

1 - يتبادل الطرفان المتعاقدان المعلومات عن الأحكام التي تصدرها السلطات القضائية على رعايا الطرف الآخر من أجل قضايا جنائية.

2 - يجب أن يكون طلب المعلومات المقدم من طرف محكمة مدنية أو سلطة إدارية معللا، ويتم الإستجابة إليه طبقا للمقتضيات القانونية والتنظيمية الداخلية المعمول بها في الدولة المطلوبة.

المادة الثانية عشرة
شكل طلب التعاون القضائي

1) يجب أن يتوفر في طلب التعاون القضائي المعلومات الآتية :

أ) السلطة المصدرة للطلب؛
ب) موضوع وسبب الطلب؛
ج) تحقيق هوية وجنسية المطلوب إذا أمكن ذلك؛
د) إسم وعنوان المرسل إليه إن أمكن ذلك؛
هـ) المعلومات التي تتوفر عليها سلطة الدولة الطالبة والمتعلقة بطلب التعاون القضائي.

2) ومن جهة أخرى، يجب أن يتضمن طلب التعاون القضائي عرض مفصل لوقائع الأفعال المنسوبة للمتهم ونص القوانين الواجبة التطبيق.

3) يجب أن يكون طلب التفتيش أو الحجز مرفقا بأمر صادر عن قاضي مختص في الدولة الطالبة.

المادة التاسعة
حضور الشهود المعتقلين

1) إذاكان الأمر يقتضي حضور شاهد معتقل بنسفه أو من أجل مواجهته يمكن للدولةالطالبة أن توافق على نقله مؤقتا إلى البلد الذ ي يتعين الإستماع فيه اليه ، شرط إرجاعه داخل الآجال المحددة من طرف الدولة المطلوبة ، وذلك تحت جميع التحفظات والمقتضيات المنصوص عليها فى المادة 10 من هذه الإتفاقية إن أمكن تطبيقها.

يمكن رفض نقل الشاهد أو الخبير المعتقل في الحالات الآتية :

أ) إذالم يوافق الشاهد أو الخبير على نقله .

ب) إذا كان حضور الشاهد أو الخبير ضروريا في قضية جنائية جارية فى الدولة المطلوبة.

ج) إذاكان من المحتمل أن نقل الشاهد أو الخبير المعتقل من شأنه أن يؤدي إلى تمديد اعتقاله أو هناك اعتبارات قهرية تحول دون نقله إلى الدولة الطالبة .

2) الشاهد أو الخبير الذي ينقل إلى الدولة الطالبة يبقى معتقلا ماعدا إذا تقدمت الدولة المطلوبة التي وافقت على نقله بطلب لإطلاق سراحه .

المادة العاشرة
حصانة الشهود والخبراء

1 - لايجوز متابعة أو اعتقال أو تقييد الحرية الشخصية لأي شاهد أو خبير كيفما كانت جنسيته ، استدعي من طرف السلطات القضائية للدولة الطالبة ، بسبب أفعال أوأحكام سابقة لخروجه من تراب الدولة المطلوبة .

2- لايجوز متابعة أو اعتقال أو تقييد الحرية الشخصية لأي شخص كيفما كانت جنسيته ، استدعي للحضور من طرف السلطات القضائية للدولة الطالبة بسبب أفعال أو أحكام سابقة لخروجه من تراب الدولة المطلوبة ، ولم ينص عليها في الإستدعاء الموجه إليه .

3- تنتهي الحصانة المقررة في هذا الفصل بعد مرور ثلاثين يوما الموالية لعدول السلطات القضائية للدولة الطالبة عن حضور الشاهد أو الخبير أو الشخص المتابع ، إذا كان بإمكانه مغادرة التراب أو عاد إليه بعد خروجه منه .

المادة السادسة
تسليم وثائق المسطرة
وتبليغ القرارات في الميدان الجنائي

1) تعمل الدولة المطلوب منها التبليغ على تسليم وثائق المسطرة وتبليغ المقررات القضائية في الميدان الجنائي والمرسلة إليها من قبل الدولة الطالبة لهذا الغرض ، ويمكن تسليمها بإرسالية عادية للوثيقة أو للمقرر القضائي للمرسل إليه ، مالم تلتمس الدولة الطالبة التبليغ بطريقة أخرى منصوص عليها في تشريعها أو تتلاءم معها أو مشابهة لتبليغات معمول بها .

2) يثبت التبليغ بواسطة وصول مؤرخة ويمضيه المخصص به أو بواسطة تصريح من السلطة المختصة للدولة المطلوبة ، يشهد فيه بإجراء التبليغ وشكله وتاريخه ، ويوجه فورا أحد هذين المستندين إلى الدولةالطالبة .

3) إذا لم يتم التسليم أو التبليغ فإن الدولة المطلوبة تعمل فورا على بيان الأسباب التي حالت دون إنجازه إلى الدولة الطالبة.

المادة السابعة
استدعاء الشهود والخبراء

كل شاهد أو خبير لم يمتثل للإستدعاء الموجه إليه من أحد الطرفين المتعاقدين رغم توصله بالإستدعاء ، لايمكن متابعته أو إتخاذ أي إجراء يقيد حريته ولو نص على ذلك في الإستدعاء الموجه إليه ، مالم يتكرر استدعاؤه من جديد وحضر من تلقاء نفسه فوق تراب الدولة الطالبة .

المادة الثامنة
صوائرالسفر وإقامة الخبراء والشهود

1) تمنح صوائرالسفر والإقامة للشاهد أوالخبيرحسب التعريفات والنظم المعمول بها في الدولة الطالبة.

2) يجب أن ينص في الإستدعاء أو في طلب تبليغ الإستدعاء الموجه إلى الشاهد أو الخبير ، على مقدار صوائرالسفروالإقامة ، وكيفية أدائها من طرف السلطات المختصة في الدولة الطالبة .

ويتعين على السلطات القنصلية للدولة الطالبة أن تمنح للشاهد أو الخبير، بطلب منه، تسبيقا عن صوائر السفر كلا أو بعضا

ب) إذاكان تنفيذ الطلب من شأنه أن يمس بالنظام العام للطرف المطلوب منه التسليم ، ولا سيما بسيادته أو بسلامته .

المادة الثالثة
أسباب الرفض

يجب أن يكون كل رفض للتعاون القضائي معللا.

المادة الرابعة
تنفيذ الطلبات

1) تنفذ االدولة المطلوبة ، طبقا للكيفيةالمقررة في تشريعها ، طلبات التعاون القضائي المتعلقة بقضية جنائية والموجهةمن لدن السلطات القضائية المختصة للدولة الطالبة والهادفة إلى تقديم إجراءات التحقيق ، وكذاإلى الإطلاع على حجج الإثبات ، أو ملفات أو مستندات .

2) يجب أن تكون الوقائع المبررة لطلب المصادرة أو الحجز معاقب عليها في كلا الدولتين المتعاقدتين.

3) يمكن للدولة المطلوبة أن توجه نسخ أو نسخ مطابقة لهذه الملفات أوهذه المستندات . غير أنه في حالة ما إذا التمست الدولة الطالبة إرسال الأصول بشكل صريح، فإن طلبها يلبى حسب الامكانيات المتاحة .

المادة الخامسة
تسليم الأشياء

1) يمكن للدولة المطلوبة أن تؤجل تسليم الملفات أو أصل الوثائق إذا كانت ضرورية لإنجاز مسطرة جنائية جارية، غير أنه بمجرد إنتهاء إجراءات المسطرة تسلم الوثائق المطلوبة.

2) تسلم الدولة الطالبة ، الأشياء وأصول الملفات والوثائق المسلمة لتنفيذ طلب للتعاون القضائي ، في أقرب وقت ممكن ، إلى الدولة المطلوبة مالم تتنازل عنها صراحة هذه الأخيرة.

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

إتفاقية
بين

المملكة الاسبانية
و المملكة المغربية

حول التعاون القضائي
في الميدان الجنائي

إن المملكة المغربية والمملكة الإسبانية،

رغبة منهما في الحفاظ على الروابط التي تجمع بين البلدين و تقويتها ، و بالخصوص تنظيم علاقاتهما في ميدان التعاون القضائي في المادة الجنائية ، قررتا إبرام إتفاقية في هذا الشأن و اتفقتا على المقتضيات التالية :

المادة الاولى
الإلتزامات الناشئة عن التعاون القضائي

1) يتعهد الطرفان المتعاقدان بأن يتبادلا وفقا للقواعد و الشروط المحددة في المواد التالية، التعاون القضائي في الميدان الجنائي .

2)لاتطبق هذه الاتفاقية على تنفيذ القرارات القاضية بعقوبات سالبة للحرية أو الإدانة .

المادة الثانية
الإستثناءات

يمكن أن يرفض التعاون القضائي في الحالتين الآتيتين :

أ) إذا كان طلب التعاون القضائي متعلق بجريمة تعتبر في قانون الدولة المطلوبة جريمة سياسية أومرتبطة بجرائم سياسية أو يتعلق بخرق الإلتزامات عسكرية .

[FRENCH TEXT — TEXTE FRANÇAIS]

CONVENTION ENTRE LE ROYAUME D'ESPAGNE ET LE ROYAUME DU MAROC SUR L'ENTRAIDE JUDICIAIRE EN MATIÈRE PÉNALE

LE ROYAUME D'ESPAGNE ET LE ROYAUME DU MAROC

Désireux de maintenir et de resserrer les liens qui unissent leurs deux pays et notamment de régler leurs rapports dans le domaine de l'entraide judiciaire en matière pénale ont décidé de conclure une convention à cet effet et sont convenus des dispositions suivantes:

Article 1. Obligation d'entraide

1) Les parties contractantes s'engagent à s'accorder selon les règles et sous les conditions déterminées par les articles suivants, l'entraide judiciaire dans toute affaire pénale.

2) La présente convention ne s'applique pas à l'exécution des décisions d'arrestations ou de condamnations.

Article 2. Exceptions

L'entraide judiciaire pourra être refusée.

a) Si la demande vise des infractions considérées par l'Etat requis soit comme des infractions politiques, soit comme des infractions connexes à des infractions politiques, soit comme des infractions qui consistent uniquement dans la violation d'obligations militaires.

b) Si l'Etat requis estime que l'exécution de la demande est de nature à porter atteinte à sa souveraineté, à sa sécurité ou à son ordre public.

Article 3. Motivation du refus

Tout refus d'entraide sera motivé.

Article 4. Exécution des demandes

1) L'Etat requis fera exécuter, dans la forme prévue par sa législation, les demandes d'entraide relatives à une affaire pénale qui lui seront adressées par les autorités judiciaires compétentes de l'Etat requérant et qui ont pour objet d'accomplir des actes d'instruction, de communiquer des pièces à conviction ou de remettre des objets, des dossiers ou des documents.

2) Les faits motivant la demande de perquisition et ou de saisie doivent être punissables dans les deux États contractants.

3) L'Etat requis pourra transmettre seulement des copies ou photocopies certifiées conformes des dossiers ou documents demandés.

Toutefois, si l'Etat requérant demande expressément la communication des originaux,il sera donné suite à cette demande dans toute la mesure du possible.

Article 5. Remise des objets

1) L'Etat requis pourra surseoir à la remise des objets, dossiers ou originaux de documents dont la communication est demandée, s'il lui sont nécessaires pour une procédure pénale en cours.

La remise sera éffectuée une fois que la procédure est close.

2) Les objets ainsi que les originaux des dossiers et documents qui auront été communiqués en exécution d'une demande d'entraide judiciaire seront renvoyés aussitôt que possible par l'Etat requérant à l'Etat requis, à moins que celui-ci n'y renonce expressément.

Article 6. Remise d'actes de procédure et signification de décisions en matière pénale

1) L'Etat requis procédera à la remise des actes de procédure et à la signification des décisions en matière pénale qui lui seront envoyés à cette fin par l'Etat requérant; cette remise pourra être éffectueé par simple transmission de l'acte ou de la décision au destinataire. Si l'Etat requérant le demande expressément, l'Etat requis effectuera la remise dans une des formes prévues par sa législation pour les significations analogues ou dans une forme spéciale compatible avec cette législation.

2) La preuve de la remise ou la signification se fera au moyen d'un récépissé daté et signé par le destinataire ou d'une attestation de l'autorité compétente de l'Etat requis constatant le fait, la forme et la date de la remise ou de la signification. L'un ou l'autre de ces documents sera immédiatement transmis à l'Etat requérant.

3) Si la remise ou la signification n'a pu se faire,.l'Etat requis en fera connaître immédiatement le motif à l'Etat requérant.

Article 7. Citation des témoins et experts

Le témoin ou l'expert qui n'aura pas déféré à une citation à comparaître dont la remise a été requise ne pourra être soumis à aucune sanction ou mesure de contrainte, alors même que cette citation contiendrait des injonctions, à moins qu'il ne se rende par la suite, de son plein gré, sur le territoire de l'Etat requérant et qu'il n'y soit régulièrement cité à nouveau.

Article 8. Frais de voyage et de séjour des experts et des témoins

1) Les frais de voyage et de séjour seront accordés au témoin ou à l'expert, d'aprés les tarifs et règlements en vigueur dans l'Etat requérant.

2) La demande de remise de la citation ou la citation elle même devra mentionner le montant et les modalités de remboursement des frais de voyage et de séjour par l'autorité compétente de l'Etat requérant au témoin ou à l'expert.

Les autorités consulaires de l'Etat requérant doivent avancer au témoin ou à l'expert, sur sa demande, tout ou partie des frais de voyage et de séjour.

Article 9. Comparution de témoins détenus

1) Toute personne détenue, dont la comparution personnelle en qualité de témoin ou aux fins de confrontation est demandée par l'Etat requérant, sera transférée temporairement sur le territoire où l'audition doit avoir lieu sous condition de son renvoi dans le délai indiqué par l'Etat requis et sous réserve des dispositions de l'article 10 dans la mesure où celles-ci peuvent s'appliquer.

Le transfèrement pourra être refusé:

a) Si la personne détenue n'y consent pas.

b) Si sa présence est nécessaire dans une procédure pénale en cours sur le territoire de l'Etat requis.

c) Si son transfèrement est susceptible de prolonger sa détention ou si d'autres considérations impérieuses s'opposent à son transfèrement sur le territoire de l'Etat requérant.

2) La personne transférée devra rester cn détention sur le territoire de l'Etat requérant à moins que l'Etat requis ayant accordé le transfèrement ne demande sa mise en liberté.

Article 10. Immunité des témoins et des experts

1) Aucun témoin ni expert, de quelque nationalité qu'il soit, qui, à la suite d'une citation, comparaît devant les autorités judiciaires de l'Etat requérant ne pourra être ni poursuivi, ni détenu, ni soumis à aucune restriction de sa liberté individuelle sur le territoire de cet Etat pour des faits ou condamnations antérieures à son départ du territoire de l'Etat requis.

2) Aucune personne de quelque nationalité qu'elle soit, citée devant les autorités judiciaires de l'Etat requérant à fin d'y répondre de faits pour lesquels elle fait l'objet de poursuites, ne pourra y être ni poursuivie, ni détenue, ni soumise à aucune autre restriction de sa liberté individuelle pour des faits ou condamnations antérieures à son départ du territoire de l'Etat requis et non visés par la citation.

3) L'immunité prévue au présent article cessera lorsque le témoin, l'expert ou la personne poursuivie, ayant eu la possibilité de quitter le territoire de l'Etat requérant pendant trente jours consécutifs, après que sa présence n'était plus requise par les autorités judiciaires, sera néanmoins demeurée sur ce territoire où y sera retournée après l'avoir quitté.

Article 11. Communication d'extraits du casier judiciaire

1) Les renseignements provenant du casier judiciaire,.demandés dans une affaire pénale, seront communiqués dans la même mesure que s'ils étaient demandés par une autorité judiciaire de l'Etat requis.

2) Les demandes émanant d'un tribunal civil ou d'une autorité administrative seront motivées.Il y sera donné suite dans la mesure des dispositions légales ou réglementaires internes de l'Etat requis.

Article 12. Forme de la demande d'entraide judiciaire

1) La demande d'entraide devra contenir les indications suivantes:

a) L'autorité dont émane la demande;

b) L'objet et le motif de la demande;

c) Dans la mesure du possible, l'identité et la nationalité de la personne en cause;

d) Le nom et l'adresse du destinataire s'il y a lieu;

e) Toute autre information que possède l'autorité requérante et relative à la demande d'entraide.

2) En outre, les demandes d'entraide mentionneront, le cas échéant, un exposé sommaire des faits, les chefs d'inculpation et les textes de loi applicables.

3) La demande de perquisition et ou de saisie devra être accompagnée d'un mandat du juge compétent de l'Etat requérant.

Article 13. Procédure

Sans préjudice de l'usage de la vole diplomatique et dans le respect des dispositions de l'Article 2, la demande d'entraide et les pièces relatives à son exécution seront transmises par les autorités centrales des deux parties.

L'autorité centrale pour l'Espagne sera le Ministère de la justice (.....).

Pour le Maroc, elle sera le Ministère de la justice (Direction des Affaires Pénales et des Grâces).

A travers les notes verbales les Parties se communiqueront, par la voie diplomatique, les changements survenus dans la désignation des autorités centrales respectives, et tout changement prendra effet s'il n'y a aucune opposition de l'autre Partie.

Article 14. Dénonciation de faits aux fins de poursuites

1) Toute dénonciation de faits aux fins de poursuites sera transmise par la voie prévue à l'article 13 de la présente convention.

2) L'Etat requis doit notifier à l'Etat requérant la suite réservée à la dénonciation.

Article 15. Échange d'avis de condamnation et des décisions de justice

Chacune des parties contractantes donnera à la partie intéressée avis des condamnations pénales et des autres mesures de sûreté qui concernent les nationaux de cette partie et ont fait l'objet d'une inscription au casier judiciaire; les autorités centrales se communiqueront ces avis au moins une fois par an.

Sur demande expresse, il sera envoyé une copie de la décision intervenue.

Article 16. Langues

1) La demande d'entraide judiciaire et tout document annexe seront rédigés dans la langue de la partie requérante et accompagnés d'une traduction dans la langue de la partie requise ou dans la langue française.

2) Toute traduction qui accompagne une demande d'entraide sera certifiée conforme par une personne habilitée ad hoc selon la législation de la partie requérante.

Article 17. Exemption de légalisation

En application de cette convention, les documents et traductions redigés ou certifiés par les tribunaux ou autres autorités compétentes de l'une des parties ne feront l'objet d'aucune forme de légalisation, quand ils sont pourvus du cachet officiel.

Article 18. Règlement des conflits

Tout conflit occasionné par l'interprétation ou l'application de la présente convention sera résolu par la voie diplomatique.

Il est créé une commission mixte consultative, composée de représentants des Ministères des Affaires Étrangères et de la Justice, qui se réunira périodiquement à la demande de l'un ou de l'autre État, afin de faciliter le règlement des problèmes qui surgiraient de l'application de cette convention.

Article 19. Gratuité de l'entraide judiciaire

Sans préjudice des dispositions prévues par l'article 8, les parties renonceront au remboursement des frais occasionnés par l'entraide.

Article 20. Echange d'informations sur les législations nationales

1) Les parties contractantes s'engagent à s'échanger des informations relatives à leurs législations respectives en matière pénale, ainsi qu'aux domaines des procédures criminelles et de l'organisation judiciaire.

A cet effet, et en tant qu'organe chargé de recevoir les demandes d'informations émanant de ses autorités judiciaires et de les transmettre aux organes de réception compétentes de l'autre partie, l'Espagne désigne le Ministère de la Justice.

Le Maroc désigne le Ministère de la Justice.

2) L'Etat requis peut refuser de donner suite à une demande d'informations quand ses intérêts sont affectés par un litige ou quand il estime que la réponse peut porter atteinte à sa souveraineté ou à sa sécurité.

3) La demande d'informations ainsi que ses annexes seront rédigées dans la langue officielle de l'Etat requis, ou seront accompagnées d'une traduction dans cette langue ou dans la langue française, la réponse sera rédigée selon la même règle.

Article 21. Dispositions finales

La présente convention sera ratifiée conformément aux règles constitutionnelles en vigueur dans chacun des pays contractants.

Elle entra en vigueur définitivement le premier jour du deuxième mois suivant la date de l'échange des instruments de ratification.

Elle sera mise en application provisoirement à compter de la date de la signature.

Elle est conclue pour une durée illimitée.

Chacun des deux pays peut la dénoncer au moyen d'une notification écrite adressée par voie diplomatique à l'autre pays. La notification prendra effet nn an après la date de son envoi.

En foi de quoi les représentants des deux États, autorisés à cet effet, ont signé la présente convention et y ont apposé leur sceau.

Fait à Madrid, le 30 mai 1997, en double exemplaire en langue arabe, espagnole et française, les trois textes faisant également foi.

Pour le Royaume d'Espagne :

MARGARITA MARISCAL DE GANTE Y MIRÓN
Mimistre de Justice

Pour le Royaume du Maroc :

ABDERRAHMANE AMALOU
Ministre de Justice

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

CONVENIO

RELATIVO A LA ASISTENCIA JUDICIAL

EN MATERIA PENAL

ENTRE EL REINO DE ESPAÑA

Y

EL REINO DE MARRUECOS

EL REINO DE ESPAÑA
Y
EL REINO DE MARRUECOS

Animados del deseo de mantener y estrechar los vínculos que unen a ambos países y, en particular, de regular de común acuerdo sus relaciones en el ámbito de la asistencia judicial en materia penal, han decidido concluir a estos fines el presente Convenio, y acuerdan lo siguiente:

ARTICULO 1
OBLIGACION DE PRESTARSE ASISTENCIA MUTUA

1º) Las Partes Contratantes se comprometen a concederse mutuamente, de conformidad con las normas y en las condiciones previstas por los siguientes artículos, la asistencia judicial en todo asunto penal.

2º) El presente Convenio no será aplicable al cumplimiento de resoluciones que tengan por objeto una detención o una condena.

ARTICULO 2
EXCEPCIONES

La asistencia judiclal podrá ser denegada en el caso de que:

a/ la solicitud se refiera a delitos que el Estado requerido considere delitos políticos, o bien a delitos conexos con delitos políticos o consistentes únicamente en la violación de obligaciones militares.

b/ el Estado requerido considera que el cumplimiento de la solicitud puede

perjudicar su soberanía, su seguridad o su orden público.

ARTICULO 3
MOTIVACION DE LA DENEGACION

Toda denegación de asistencia deberá estar motivada.

ARTICULO 4
CUMPLIMIENTO DE SOLICITUDES

1/ El Estado requerido hará cumplir, en la forma prevista por su legislación, las solicitudes de asistencia relativas a un asunto penal que le dirijan las autoridades judiciales competentes del Estado requirente y cuyo objeto sea el cumplimento de actos de instrucción, la transmisión de documentos probatorios o la entrega de objetos, expedientes o documentos.

2/ Los hechos que motivan la solicitud del registro y/o incautación deberán ser punibles en ambos Estados Contratantes.

3/ El Estado requerido podrá transmitir únicamente copias o fotocopias certificadas conformes de los expedientes o documentos solicitados.

No obstante, si el Estado requirente solicita expresamente la remisión de los originales, se dará cumplimiento a dicha solicitud en todo lo posible.

ARTICULO 5
ENTREGA DE OBJETOS

1/ El Estado requerido podrá suspender cautelarmente la entrega de objetos, expedientes u originales de documentos cuya remisión se solicite si les son necesarios para un procedimento penal en curso.

Se efectuará la entrega una vez haya concluido el procedimiento.

2/ Los objetos, así como los originales de los expedientes y documentos entregados en cumplimiento de una solicitud de asistencia judicial, serán devueltos por el Estado requirente al Estado requerido lo antes posible, a menos que éste renuncie a ello expresamente.

ARTICULO 6
ENTREGA DE DOCUMENTOS PROCESALES Y NOTIFICACION DE RESOLUCIONES EN MATERIA PENAL

1/ El Estado requerido procederá a la entrega de los documentos procesales y a la notificación de las resoluciones en materia penal que le sean enviados a este fin por el Estado requirente; dicha transmisión podrá efectuarse mediante simple entrega del documento o de la resolución al destinatario. Si el Estado requirente lo solicita expresamente, el Estado requerido efectuará la entrega en alguna de las formas previstas por su legislación para notificaciones análogas o en alguna forma especial compatible con dicha legislación.

2/ Constituirá medio de prueba de la entrega o la notificación el recibo fechado y firmado por el destinatario o una certificación de la autoridad competente del Estado requerido en donde se deje constancia del hecho, la forma y la fecha de la entrega o de la notificación. Tanto uno como otro documento serán enviados inmediatamente al Estado requirente.

3/ Si no se hubiera podido llevar a cabo la entrega o la notificación, el Estado requerido hará saber su causa inmediatamente al Estado requirente.

ARTICULO 7
CITACION DE TESTIGOS Y PERITOS

El testigo o perito que hubiera obedecido una citación para comparecer cuya entrega hubiere sido requerida, no podrá ser sometido a ninguna sanción o medida coercitiva, aún cuando dicha citación incluyera alguna conminación legal, a menos que se desplace seguidamente, por su propia voluntad, al territorio del Estado requirente y que sea allí citado de nuevo formalmente.

ARTICULO 8
GASTOS DE VIAJE Y ESTANCIA DE PERITOS Y TESTIGOS

1/ Se abonarán los gastos de viaje y estancia a testigos o peritos según las tarifas y reglamentos vigentes en el Estado requirente.

2/ En la solicitud de entrega de la citación o en la propia citación deberá figurar el importe y las modalidades de reembolso por parte de la autoridad competente del Estado requirente de los gastos de viaje y estancia del testigo o perito .

Las autoridades consulares del Estado requirente deberán adelantar al testigo o perito, previa solicitud, la totalidad o parte de los gastos de viaje y estancia.

ARTICULO 9
COMPARECENCIA DE TESTIGOS DETENIDOS

1/ Cualquier persona detenida, cuya comparecencia en persona como testigo o a fines de careo sea solicitada por el Estado requirente, será trasladada temporalmente al territorio donde deba tener lugar la vista, a condición de que sea enviada de vuelta en el plazo indicado por el Estado requerido y sin perjuicio de lo dispuesto en el artículo 10 en la medida en que pueda ser aplicable.

Se podrá denegar el traslado:

a/ si la persona detenida no presta su consentimiento.

b/ si su presencia es necesaria en un procedimiento penal en curso en el territorio del Estado requerido.

c/ si su traslado puede prolongar su detención o existan otras consideraciones imperiosas que se opongan a su traslado al territorio del Estado requirente.

2/ La persona trasladada deberá permanecer detenida en el territorio del Estado requirente, a no ser que el Estado requerido que haya concedido su traslado solicite su puesta en libertad.

ARTICULO 10
INMUNIDAD DE TESTIGOS Y PERITOS

1/ Ningún testigo ni perito, sea cual fuere su nacionalidad, que de resultas de una citación comparezca ante las autoridades judiciales del Estado requirente, podrá ser procesado ni detenido ni sometido a restricción alguna de su libertad individual en el territorio de dicho Estado por hechos o condenas anteriores a su salida del territorio del Estado requerido.

2/ Ninguna persona, sea cual fuere su nacionalidad, citada ante las autoridades judiciales del Estado requirente a fin de responder en el mismo de hechos por los que hubiera sido objeto de actuaciones judiciales, podrá ser procesada o detenida ni sometida a ninguna otra medida restrictiva de su libertad individual en dicho territorio por hechos o condenas anteriores a su salida del territorio del Estado requerido y que no estén contemplados en la citación.

3/ La inmunidad prevista en el presente artículo dejará de tener efecto cuando

el testigo, el perito o la persona encausada, habiendo tenido posibilidad de abandonar el territorio del Estado requirente durante treinta días consecutivos desde que su presencia ya no fuera requerida por las autoridades judiciales, hubiera permanecido, no obstante, en dicho territorio o hubiera regresado al mismo tras haberlo abandonado.

ARTICULO 11
COMUNICACION DE EXTRACTOS
DEL REGISTRO DE ANTECEDENTES PENALES

1/ La información procedente del registro de antecedentes penales, solicitada en un asunto penal, será comunicada del mismo modo que si hubiese sido solicitada por una autoridad judicial del Estado requerido.

2/ Las solicitudes provenientes de un tribunal civil o de una autoridad administrativa estarán motivadas. Se les dará curso ciñéndose a las disposiciones legales o reglamentarias internas del Estado requerido.

ARTICULO 12
FORMA DE LA SOLICITUD DE ASISTENCIA JUDICIAL

1/ La solicitud de asistencia deberá incluir las siguientes indicaciones:

a) la autoridad de quien procede la solicitud;
b) el objeto y el motivo de la solicitud;
c) en la medida de lo posible, la identidad y la nacionalidad de la persona de que se trate;
d) el nombre y dirección del destinatario, en su caso;
e) cualquier otra información que posea la autoridad requirente relativa a la solicitud de asistencia judicial.

2/ Asímismo, las solicitudes de asistencia judicial incluirán, en su caso, una

exposición somera de los hechos, los cargos imputados y los textos legales aplicables.

3/ Las solicitudes de registro e incautación deberán ir acompañadas de una orden del juez competente del Estado requirente.

ARTICULO 13
PROCEDIMIENTO

Sin perjuicio de la utilización de la vía diplomática y respestando lo dispuesto en el artículo 2, la solicitud de asistencia judicial y los documentos relativos a su cumplimiento serán transmitidos por las Autoridades Centrales de ambas Partes.

La Autoridad Central para España será el Ministerio de Justicia.

Para Marruecos, será el Ministerio de Justicia (Dirección de Asuntos Penales y Medidas de Gracia).

Las Partes se comunicarán mediante Notas Verbales, por vía diplomática, las modificaciones que se produzcan en relación con la designación de sus respectivas Autoridades Centrales. Cualquier modificación tomará efecto si no existe ninguna oposición por la otra Parte.

ARTICULO 14
DENUNCIA DE LOS HECHOS A FINES DE INICIACION DE ACTUACIONES

1/ Cualquier denuncia de los hechos a fines de iniciar actuaciones será transmitida por el conducto previsto en el artículo 13 del presente Convenio.

2/ El Estado requerido deberá notificar al Estado requirente el resultado dado a la denuncia.

ARTICULO 15
INTERCAMBIOS DE COMUNICACIONES DE CONDENA Y DE RESOLUCIONES JUDICIALES

Cada una de las Partes Contratantes comunicará a la Parte interesada las condenas penales y demás medidas de seguridad concernientes a nacionales de dicha Parte y que hayan sido objeto de inscripción en el registro de antecedentes penales; las Autoridades Centrales procederán a dicha comunicación al menos una vez al año.

Previa solicitud expresa, se remitirá una copia de la resolución dictada.

ARTICULO 16
LENGUAS

1/ La solicitud de asistencia judicial y cualquier documento anejo deberán estar redactados en la lengua de la Parte requirente y se acompañarán de una traducción en la lengua de la Parte requerida o en lengua francesa.

2/ Toda traducción que acompañe a una solicitud de asistencia deberá ir certificada conforme por una persona expresamente habilitada para ello según la legislación de la Parte requirente.

ARTICULO 17
EXENCION DE LEGALIZACION

En aplicación del presente Convenio, los documentos y traducciones redactados o certificados por los tribunales u otras autoridades competentes de una de las Partes, no serán objeto de forma alguna de legalización cuando vayan provistos del sello oficial.

ARTICULO 18
SOLUCION DE CONTROVERSIAS

Cualquier controversia ocasionada por la interpretación o la aplicación del presente Convenio se resolverá por conducto diplomático.

Se crea una Comisión Mixta Consultiva, compuesta por representantes de los Ministerios de Asuntos Exteriores y de Justicia, que se reunirá periódicamente a solicitud de uno u otro Estado, con el fin de facilitar la solución de los problemas que pudieran plantearse en torno a la aplicación del presente Convenio.

ARTICULO 19
GRATUIDAD DE LA ASISTENCIA JUDICIAL

Sin perjuicio de lo dispuesto en el artículo 8, las Partes renunciarán al reembolso de los gastos ocasionados por la asistencia judicial.

ARTICULO 20
INTERCAMBIO DE INFORMACION
SOBRE LAS LEGISLACIONES NACIONALES

1/ Las Partes Contratantes se comprometen a intercambiarse información relativa a sus respectivas legislaciones en materia penal, así como en el ámbito de los procedimientos penales y de la organización judicial.

A este fin, España designa al Ministerio de Justicia como órgano encargado de recibir las solicitudes de información procedentes de sus autoridades judiciales y de

remitirlas a los órganos de recepción competentes de la otra Parte.

Marruecos designa al Ministerio de Justicia.

2/ El Estado requerido podrá negarse a dar curso a una solicitud de información cuando sus intereses se vean afectados por un litigio o cuando considere que la respuesta puede menoscabar su soberanía o su seguridad.

3/ La solicitud de información, así como sus anejos deberán estar redactados en la lengua oficial del Estado requerido, o se acompañarán de una traducción en dicha lengua o en lengua francesa. La respuesta deberá venir redactada según la misma regla.

DISPOSICIONES FINALES

ARTICULO 21

El presente Convenio será ratificado conforme a las normas constitucionales vigentes en cada uno de los Estados Contratantes.

Entrará en vigor definitivamente el primer día del segundo mes siguiente a la fecha del canje de los instrumentos de ratificación.

Entrará en aplicación provisionalmente a partir de la fecha de la firma.

Se concluye por duración indefinida.

Cada uno de ambos Estados podrá denunciarlo mediante notificación por escrito enviada por conducto diplomático al otro Estado. La notificación surtirá efecto un año después de la fecha de su envío.

EN FE DE LO CUAL, los representantes de ambos Estados, autorizados a dicho efecto, firman el presente Convenio y estampan en el mismo su sello.

Hecho en Madrid, el 30 de Mayo de 1997, por duplicado en lenguas española, árabe y francesa, siendo igualmente auténticos los tres textos.

POR EL REINO DE ESPAÑA

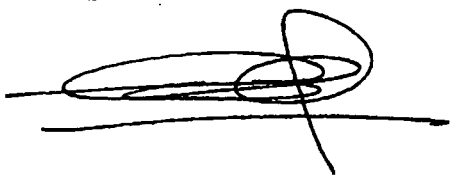

Margarita Mariscal de Gante y Mirón
Ministra de Justicia

POR EL REINO DE MARRUECOS

Abderrahmane Amalou
Ministro de Justicia

[TRANSLATION — TRADUCTION]

AGREEMENT ON JUDICIAL ASSISTANCE IN CRIMINAL MATTERS BETWEEN THE KINGDOM OF SPAIN AND THE KINGDOM OF MOROCCO

The Kingdom of Spain and the Kingdom of Morocco,

Wishing to maintain and strengthen the ties that unite their two countries, and in particular to regulate by joint agreement their relations in the field of judicial assistance in criminal matters, have decided to that end to conclude this Agreement, and have agreed as follows:

Article 1. Obligation to Provide Mutual Assistance

1. The Contracting Parties undertake, in accordance with the rules and conditions prescribed in the following articles, to extend judicial assistance to each other in every criminal matter.

2. This Agreement shall not apply to the enforcement of judgements for detention or sentencing.

Article 2. Exceptions

Judicial assistance may be refused:

(a) If the request relates to offences which the requested State regards as political offences, or to offences related to political offences, or to offences consisting solely of failure to comply with military obligations.

(b) If the requested State considers that compliance with the request might endanger its sovereignty, security or public policy.

Article 3. Grounds for Refusal

Any refusal of assistance must be substantiated.

Article 4. Compliance with Requests

1. The requested State shall comply, in the manner required by its legislation, with requests for assistance in criminal matters addressed to it by the competent judicial authorities of the requesting State, relating to the preparation of case files, the transmission of letters rogatory or the delivery of articles, records or documents.

2. Facts giving rise to a request for criminal records and/or sequestration must be punishable acts in both Contracting States.

3. The requested State may confine itself to transmitting copies or certified photocopies of the records or documents requested.

However, if the requesting State expressly requests that originals be sent, its request shall be met to the extent possible.

Article 5. Delivery of Articles

1. The requested State may postpone, on a provisional basis, the delivery of articles, records or original documents requested for delivery if they are required by it for criminal proceedings under way.

Delivery shall be effected as soon as the proceedings have been concluded.

2. Both the articles and the original records and documents that have been submitted in execution of a request for judicial assistance shall be returned as soon as possible by the requesting State to the requested State, unless the latter expressly waives their return.

Article 6. Service of Court Documents and Notification of Decisions in Criminal Cases

1. The requested State shall serve any court documents and give notice of any court decisions in criminal cases which are sent to it for that purpose by the requesting State. This may be done by means of a simple delivery of the document or decision to the addressee. If the requesting State expressly so requests, the requested State shall effect the delivery by one of the methods contemplated in its legislation for similar notifications, or in any special form compatible with such legislation.

2. A receipt dated and signed by the addressee or a certificate issued by the competent authority of the requested State certifying the act, form and date of service or notification shall constitute proof of service or notification. These documents must be dispatched immediately to the requesting State.

3. If the service or notification cannot be effected, the requested State shall immediately inform the requesting State of the reason.

Article 7. Summoning of Witnesses and Experts

A witness or expert who has not complied with a summons whose service has been requested shall not be subjected to any penalties or coercive measures, even if such summons is accompanied by a notice of possible legal action, unless he or she voluntarily enters the territory of the requesting State at a later date and is again formally summoned while there.

Article 8. Travel and Subsistence Expenses of Experts and Witnesses

1. The travel and subsistence expenses of witnesses or experts shall be reimbursed according to the scales of payment and regulations in force in the requesting State.

2. The request for service of the summons or the summons itself must state the amount to be reimbursed by way of travel and subsistence expenses of witnesses or experts, and the method by which the competent authority of the requesting State will effect reimbursement.

The consular authorities of the requesting State shall be obliged, upon request, to advance to the witness or expert all or part of the travel and subsistence expenses.

Article 9. Appearance of Witnesses Held in Custody

1. Any person held in custody whose appearance in person as a witness or for confrontation has been requested by the requesting State shall be transferred temporarily to the territory where he or she is to appear, provided that such person is returned within the period of time specified by the requested State, with due regard for the provisions of article 10, to the extent that they are applicable.

The transfer may be refused:

(a) If the person in custody does not consent.

(b) If that person's presence is required for the purposes of criminal proceedings under way in the territory of the requested State.

(c) If transfer may result in the extension of the person's detention, or if there are other urgent reasons to prevent transfer to the territory of the requesting State.

2. The transferred person shall remain in custody in the territory of the requesting State, unless the requested State, having granted the transfer, calls for the person's release.

Article 10. Immunity of Witnesses and Experts

1. No witness or expert of whatsoever nationality who appears before the judicial authorities of the requesting State in response to a summons may be prosecuted, detained or subjected to any restriction of his or her personal liberty in the territory of that State by reason of an act committed or a criminal conviction pronounced prior to his or her departure from the territory of the requested State and not specified in the summons.

2. No person of whatsoever nationality who has been summoned before the judicial authorities of the requesting State to answer for acts which are the subject of proceedings against him may be prosecuted, detained or subjected to any other measure restricting his or her personal liberty in that territory by reason of an act committed or a conviction pronounced prior to his or her departure from the territory of the requested State and not covered in the summons.

3. The immunity provided for in this article shall lapse if the witness, expert or accused, having had the opportunity to leave the territory of the requesting State during 30 consecutive days after the date on which his or her presence ceases to be required by the judicial authorities, nevertheless remains in that territory or, having left it, returns.

Article 11. Communication of Criminal Records

1. Information from the Registry of Criminal Records which is requested in connection with a criminal case shall be communicated in the same manner as if it were requested by a judicial authority of the requested State.

2. Requests from a civil court or an administrative authority shall be substantiated. They shall be transmitted in accordance with the legal provisions or domestic regulations of the requested State.

Article 12. Form of Requests for Judicial Assistance

1. Requests for assistance must include the following information:

(a) The authority making the request;

(b) The purpose and grounds for the request;

(c) To the extent possible, the identity and nationality of the person concerned;

(d) The name and address of the addressee, where appropriate;

(e) Any other information possessed by the requesting authority relating to the request for judicial assistance.

2. Requests for judicial assistance shall also, where appropriate, include a summary statement of the facts, the charges laid and the applicable legal texts.

3. Requests for criminal records and for sequestration must be accompanied by an order of the competent court in the requesting State.

Article 13. Procedure

Without prejudice to the use of the diplomatic channel, and having regard to the provisions of article 2, a request for judicial assistance and the documents relating to compliance with the request shall be transmitted by the central authorities of the two Parties.

The central authority for Spain shall be the Ministry of Justice.

For Morocco, it shall be the Ministry of Justice, Department of Criminal Affairs and Pardons.

The Parties shall notify each other by means of notes verbales, exchanged through the diplomatic channel, of any changes which occur relating to the designation of their respective central authorities. Changes shall take effect in the absence of objection by the other Party.

Article 14. Charges for the Purpose of Instituting Proceedings

1. Charges laid for the purpose of instituting proceedings shall be transmitted by the method prescribed in article 13 of this Agreement.

2. The requested State must notify the requesting State of the result of the charges.

Article 15. Exchange of Information on Judicial Convictions and Court Decisions

Each of the Contracting Parties shall inform the interested Party of the criminal sentences pronounced and of any security measures taken which affect its nationals and which have been entered in the Registry of Criminal Records. The central authorities shall exchange this information at least once a year.

Upon specific request, a copy of the decision shall be submitted.

Article 16. Languages

1. A request for judicial assistance, and any documents annexed to it, must be drawn up in the language of the requesting Party and be accompanied by a translation into the language of the requested Party, or into the French language.

2. Every translation accompanying a request for assistance must be certified by a person expressly authorized for that purpose under the legislation of the requesting Party.

Article 17. Exemption from Legalization

In application of this Agreement, the documents and translations prepared by the courts or other competent authorities of either Party shall not require any form of legalization, provided they bear the official seal.

Article 18. Settlement of Disputes

Any dispute arising from the interpretation or application of this Agreement shall be settled through the diplomatic channel.

A Mixed Consultative Committee shall be established, consisting of representatives of the Ministries of Foreign Affairs and Justice, which shall meet regularly at the request of either State, for the purpose of facilitating the solution of any problems which may arise concerning the application of this Agreement.

Article 19. Provision of Judicial Assistance Free of Charge

Without prejudice to the requirements of article 8, the Parties shall waive any claim to reimbursement for expenses incurred through the provision of judicial assistance.

Article 20. Exchange of Information on National Legislation

1. The Contracting Parties undertake to exchange information concerning their respective criminal laws, criminal procedures and courts.

To this end, Spain designates the Ministry of Justice to be responsible for receiving requests for information from its judicial authorities, and for transmitting them to the competent receiving authorities of the other Party.

Morocco designates the Ministry of Justice for this purpose.

2. The requested State may refuse to give effect to a request for information if its interests are affected by a dispute or if it considers that the request may endanger its sovereignty or security.

3. A request for information, and any documents annexed to it, must be drawn up in the official language of the requested State, or be accompanied by a translation into that language or into the French language. The reply must be drawn up according to the same rule.

Article 21. Final Provisions

This Agreement shall be ratified in accordance with the constitutional rules in force in each of the Contracting States.

It shall enter into force on the first day of the second month following the date of exchange of the instruments of ratification.

It shall take effect provisionally from the date of signature.

It is concluded for an indefinite period.

Either of the two States may terminate it by written notification, dispatched through the diplomatic channel, to the other State. The termination shall take effect one year after the date of dispatch.

In witness whereof the representatives of the two States, being duly authorized for that purpose, have signed this Agreement and affixed thereto their seal.

Done at Madrid on 30 May 1997, in duplicate in the Spanish, Arabic and French languages, the three texts being equally authentic.

For the Kingdom of Spain:

MARGARITA MARISCAL DE GANTE Y MIRÓN
Minister of Justice

For the Kingdom of Morocco:

ABDERRAHMANE AMALOU
Minister of Justice